الاستثمار الاجنبي المباشر و أثره في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للفترة (1996-2010)

Foreign direct investment and its impact on the economic growth of selected developing countries for the period (1996-2010)

الأستاذ: جاسم احمد سلو الارتوشي

مدرس في كلية الادارة والاقتصاد

جامعة دهوك – اقليم كوردستان العراق

الملخص

لقد شهد العديد من البلدان سواءً كان متقدماً أم نامياً احداثاً وتغيرات اقتصادية وسياسية كبيرة جداً، وخاصة في عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية الالفية الجديدة لمواكبة التطورات المتلاحقة والمتسارعة في الاقتصاد العالمي في ظل شيوع ظاهرة العولمة وتعدد أشكالها ومصادرها التي جعلت من العالم قرية صغيرة. وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات المتعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية بين البلدان. وتعد الاستثمارات الاجنبية المباشرة (FDI) احدى المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي، فضلاً عن أنها تعد من المتغيرات الاقتصادية التي شهدت قدراً ملحوظاً من الآراء المتفاوتة بالنسبة للدور المنوط له في تحقيق النمو الاقتصادي. ومن هنا جاء اهمية البحث لتركز على أهمية الدور الذي يقوم به هذا النوع من الاستثمار في النمو الاقتصادي سواء من حيث كونه مصدراً مستقراً نسبياً للموارد المالية الملموسة وغير الملموسة أو من حيث كونه اداة هامة لتوفير فرص العمل ونقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات والإدارية، وتطوير الصناعات المحلية لتكون أكثر قدرة على التنافس في الاسواق العالمية، فضلاً عن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد. وبذلك فان الاهمية الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية في البلدان النامية لا تعتمد على حجم هذه الاستثمارات أو سرعة تدفقها فحسب، بل تعتمد أيضاً على مدى استجابتها لكافة متطلبات النمو المتوازن للقطاعات والانشطة الاقتصادية المختلفة داخل البلد، ومع ذلك ما زالت تدفقات الاستثمارات الاجنبية محدودة قياساً بتدفقات هذا النوع من الاستثمار في البلدان المتقدمة والتي تعد أكثر استقطاباً للاستثمار الاجنبي، وهذا نابع من محدودية وضعف الاسواق في البلدان النامية من الناحية الاقتصادية، وحالة عدم الاستقرار من الناحية السياسية.

واخيراً اختتم البحث بعدد من الاستنتاجات والمقترحات لعل من أهمها: أظهر سلوك متغير الاستثمار الاجنبي المباشر دوره الايجابي المتوافق مع المنطق الاقتصادي والفروض النظرية لإشارة المعلمات ، وهذا يعني أن أي زيادة في هذا المتغير بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى تغير في أوجه النشاط الاقتصادي بنسب متفاوتة حسب أهمية وحجم الاستثمار فيه ودوره في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في بلدان عينة البحث. وأيضاً توصل البحث الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو احد المتغيرات المستقلة التي لها دور ايجابي في النمو الاقتصادي، حيث تبين ذلك في الجانب القياسي من البحث، فبالنسبة للبلدين المختارين من قارة اسيا المتمثلة في كل من (كوريا الجنوبية وماليزيا)

كان النمو الاقتصادي فيها أكثر تأثرا بالاستثمار الاجنبي المباشر مقارنة بدول أمريكا اللاتينية والمتمثلة بالأرجنتين وتشيلي . أما أهم المقترحات فيتمثل في قيام الحكومات في البلدان النامية بوضع برامج واتباع سياسات من شأنها الترويج للفرص الاستثمارية الموجودة في البلد والتي ستساهم بدورها في استقطاب المستثمرين الأجانب من خلال الشبكات العالمية للتسويق، لما لهذه الاستثمارات من الدور الايجابي في خلق التراكم الرأسمالي وتطوير القطاعات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر؛ نمو اقتصادي؛ دول نامية

Abstract

Many countries witnessed many events and changes in economic and political, whether developed or developing, Particularly in the nineties of the last century and the beginning of the new millennium to keep up with rapid and successive developments in the global economy in light of the prevalence of the phenomenon of globalization and the multiplicity of forms and sources that have made the world a small village. And increasing shift towards market mechanism and control of multinational corporations on the movement of goods and services and the opening of markets also increase the size of the financial flows among countries.

The Foreign Direct Investment (FDI) is one of the variables that is affecting the evolution and growth of countries and an indicator of the economy 's openness tends to the outside world, as well as it is one of the economic variables that has seen a remarkable amount of disparate views for the role assigned to it in order to achieving economic growth. Hence the importance of research to focus on the importance of the role played by this type of investment in economic growth both in terms of being a source of relatively stable financial resources tangible and intangible , or in terms of being an important tool for job creation and transfer of modern technology and expertise and management , and the development of local industries to be more competitive in global markets, as well as to optimize the use of resources. Thus, the economic importance of foreign investment in developing countries do not depend on the size of the investment or the speed of the flow , but also depend on the extent of their response to all the requirements of the balanced growth of the sectors and various economic activities within the country.

To sum up, this research reached to some conclusions and proposals , one of them showed the behavior of foreign direct investment plays a positive role compatible with economic logic and assumptions theory of signal parameters , and this means that any increase in this variable is incremented by one unit will lead to a change in the aspects of economic activity to varying degrees according to the importance of and the size of the investment. And also research found that foreign direct investment is one of the independent variables that have a positive role in economic growth, it was found that in the side of the standard of research , for the two selected from the continent of Asia, of each of (South Korea and Malaysia), economic growth has been the most affected foreign direct investment compared to the Latin American countries of Argentina and Chile.

***Key words**: foreign direct investment, economic growth, developing countries*

المقدمة

شهد العديد من البلدان سواءً كان متقدماً أم نامياً احداثاً وتغيرات اقتصادية وخاصة في عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية الالفية الجديدة لمواكبة التطورات المتلاحقة والمتسارعة في الاقتصاد العالمي في ظل شيوع ظاهرة العولمة وزيادة التوجه نحو القطاع الخاص وسيطرة الشركات المتعددة الجنسية على انتقال السلع والخدمات وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية بين البلدان. وتعد الاستثمارات الاجنبية المباشرة احدى المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي، فضلاً عن أنها تعد من المتغيرات الاقتصادية التي شهدت قدراً ملحوظاً من الآراء المتفاوتة بالنسبة لمدى تأثيره في النمو الاقتصادي التي تسعى البلدان تحقيقه. فهناك من يرى بان للاستثمار الاجنبي المباشر آثار سلبية على مستوى الاقتصاد الكلي والمتعلق بتخفيض معدلات النمو الاقتصادي الا أن التوجه الاكثر شيوعاً هو الرأي المخالف لذلك أي أن تأثيره الايجابي اكثر من تأثيره السلبي وخاصة في حال وجود إطار تشريعي وتنظيمي يتسم بالدقة والمرونة ويأخذ بنظر الاعتبار ظروف البلد الاقتصادية والاجتماعية و ... الخ.

أهمية البحث تنبع أهمية البحث من تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به هذا النوع من الاستثمار في النمو الاقتصادي سواء من حيث كونه مصدراً مستقراً نسبياً للموارد المالية الملموسة وغير الملموسة أو من حيث كونه اداة هامة لتوفير فرص العمل ونقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات والإدارية، وتطوير الصناعات المحلية لتكون أكثر قدرة على التنافس في الاسواق العالمية، فضلاً عن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد. وبذلك فان الاهمية الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية في البلدان النامية لا تعتمد على حجم هذه الاستثمارات أو سرعة تدفقها فحسب، ولكنها تعتمد أيضاً على مدى استجابتها لكافة متطلبات النمو المتوازن للقطاعات والانشطة الاقتصادية المختلفة داخل البلد، ومع ذلك ما زالت تدفقات الاستثمارات الاجنبية محدودة قياساً بتدفقات هذا النوع من الاستثمار في البلدان المتقدمة والتي تعد أكثر استقطاباً للاستثمار الاجنبي، وهذا نابع من محدودية وضعف الاسواق في البلدان النامية من الناحية الاقتصادية وحالة عدم الاستقرار بمختلف اشكاله من الناحية السياسية.

مشكلة البحث بما أن هناك عجز في الموارد المالية المحلية للبلدان النامية لتمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق أهدافها التنموية ، الامر الذي يجبر هذه البلدان إلى البحث عن مصدر تمويلي آخر والمتمثل في التمويل الخارجي من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية لتغطية هذا العجز ، ولكن التساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو هل يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دوراً ايجابياً ومؤثراً في النمو الاقتصادي لهذه البلدان؟ ومن هنا تكمن مشكلة البحث في بيان اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لبلدان عينة البحث.

هدف البحث يهدف البحث الى استعراض الاطار النظري لمتغيري البحث الرئيسيين الاول مستقل متمثلاً بـ (الاستثمار الاجنبي المباشر) والثاني معتمد متمثلاً بـ (النمو الاقتصادي) ، فضلاً عن تحديد أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في بلدان عينة البحث من خلال تقدير وتحليل نموذج قياسي محدد خصيصاً للبحث ومن ثم مقارنة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي ما بين بلدان عينة البحث بالاستناد إلى نتائج التقدير.

فرضية البحث تنطلق فرضية البحث من فرضية رئيسية مفادها ان للاستثمار الاجنبي المباشر أثار ايجابية متعددة ويساعد على دفع عجلة النمو الاقتصادي، بالرغم من الاثار السلبية التي قد تترتب على هذا الاستثمار.

نطاق البحث من حيث النطاق المكاني، تناول البحث عينة من البلدان النامية موزعين على ثلاث قارات بتمثيل بلدين من كل قارة وكلاتي: (الأرجنتين و شيلي) من قارة امريكا الجنوبية. و (الصين و كوريا الجنوبية) من اسيا. وكل من (المغرب و مصر) من قارة افريقيا. والسبب في اختيار هذه البلدان يعود الى أنها تعد من البلدان ذوات الإصلاح الاقتصادي المستمر في اقتصاداتها. فضلاً عن كون هذه البلدان من ذوات الاهتمام المتزايد بمسألة الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي بعضها أنشأت مؤسسة تشجيع الاستثمار والنافذة الاستثمارية ، وفي البعض الاخر أنشأت وزارة الاستثمار التي تعد بوابة الاستثمار في تلك البلدان ، هذا بالإضافة إلى أن قوانين الاستثمار الموجودة في بلدان عينة البحث تعد أكثر مرونة وانفتاحاً من بقية قوانين الاستثمار في غيرها من البلدان النامية. أما من حيث النطاق الزماني، فقد تناول البحث السلسلة الزمنية الممتدة من 1996-2010 وقد اقتصر البحث على هذه السلسلة الزمنية نتيجة لكون بداية الفترة تتمثل بمرور سنة على انشاء منظمة التجارة العالمية والتي بدأت بمزاولة اعمالها في 1995/1/1 ، أما نهاية الفترة فقد اختيرت بسبب قيد البيانات المتاحة عن متغيرات البحث حيث لا يتوافر بيانات بعد 2010، فعلى الرغم من صدور التقرير الاخير للبنك الدولي 2013 الا أن البيانات المتوفرة فيه لأغلب البيانات التي احتاج البحث لم تتوفر فيه للسنوات ما بعد 2010.

منهجية البحث لقد اعتمد البحث على الاسلوب الوصفي في عرض الجانب النظري للبحث، فضلاً عن الاعتماد على الاسلوب الكمي في تحديد أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في بلدان عينة البحث في الجانب التطبيقي للبحث. ومن اجل إثبات فرضية البحث والوصول الى الأهداف المرجوة تم توزيع فقرات البحث الى ثلاث محاور اساسية، تناول الأول ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر والعوامل المؤثرة فيه، في حين تناول الثاني العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، أما المحور الثالث فيمثل الجانب التطبيقي للبحث من خلال التقدير والتحليل الاقتصادي للنموذج القياسي المستخدم في التقدير. وأخيراً أختتم البحث بعدد من الاستنتاجات والمقترحات تم عرضها في نهاية البحث.

المحور الاول: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر والعوامل المؤثرة فيه

1- مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وأنواعه.

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر(Foreign Direct Investment) بأنه توظيفات لأموال أجنبية (غير وطنية) في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة ، وينطوي هذا الاستثمار على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر من دولة أخرى ، يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأجنبي أو من بلد الإقامة سواء كان هذا المستثمر فردا أم شركة ام مؤسسة حكومية. **(الجميل ،2002، 264)** كما يعرف بأنه مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى البلدان المستقبلة ، لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجوة بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك البلدان. **(الكواز،2001 ، 1)**

وقد عرفت منظمة التجارة العالمية الاستثمار الاجنبي المباشر(FDI) بأنه ينشأ عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما بامتلاك أصل أو موجود في بلد آخر مع توفر النية لديه بإدارة ذلك الأصل. **(عبد الحسن و عبد القادر، 1998، 8)** وقد عرفه صندوق النقد الدولي (IMF) ، بأنه صنف من أصناف الاستثمار الدولي والذي يعكس الهدف من الإقامة في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي) للحصول على عائد أخير من المشاريع المقامة في اقتصاد أخر (مشروع

الاستثمار الأجنبي المباشر)، والعائد الأخير يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومشاريع الاستثمار الأجنبي، والدرجة الهامة من تأثير المستثمر على إدارة المشروع، وعلاقة الاستثمار المباشر تنشأ عندما يكون المستثمر المباشر يكتسب 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو قوة التصويت في المشروع في الخارج.(**أسعد، 2005، 13)** ويتميز(FDI) أيضاً عن الأشكال الأخرى للتمويل بطول فترته الزمنية وخضوعه لترتيبات دولية ووطنية معينة **(world bunk, 1996, 162)** .

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تظهر من خلاله مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري، بين شركة في دولة الأم (الدولة التي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى (الدولة المستقبلة للاستثمار). **(UNCTAD,2001, 275)**

وبما أن أنواع (أشكال) الاستثمار الأجنبي المباشر تتصف بالتعدد والتباين والاختلاف في الأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل ، وبقدر التنوع والاختلاف في الأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تتباين أيضاً اختيارات وتفضيلات كل من الدول المضيفة من جهة ، والشركات المتعددة الجنسيات القائمة بعملية الاستثمار من جهة أخرى فيما يتعلق بتبني شكل أو أكثر من أشكال هذا النوع من الاستثمارات. **(أبو قحف، 1995، 18)**

وبذلك يمكن تصنيف الاستثمار الاجنبي المباشر وفقاً لطريقة دخول المستثمر الاجنبي للبلد المضيف الى أربعة انواع هي:-

أ- الاستثمار المشترك : يتم هذا الاستثمار من خلال اتفاق جهات أجنبية وجهات محلية على ممارسة نشاط اقتصادي داخل الدولة المضيفة ، إذ أن المشروع المشترك هو المشروع الذي يشترك في الاستثمار فيه طرفين أو أكثر من دولتين أو أكثر. **(خلف، 2004، 187-188)** وبذلك أصبحت صيغة المشاركة من الصيغ المهمة للشركات المتعددة الجنسيات لأنها تعكس التوافق ما بين الدول الأم والدول المضيفة لأن هذه الصيغة تمكن الدول المضيفة من الحصول على الموارد التكنولوجية والإدارية من دون أن تتخلى عن حقها في السيطرة ولو الجزئية على المشاريع المقامة على أراضيها.

ب-الاستثمار الممتلك بالكامل للشركات الاجنبية: تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات،**(أبو قحف، مصدر سابق، 20-21)** ويتمثل في قيام هذه الشركات بإنتاج فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة ، ويتمثل هذا النوع من الاستثمار في جلب الخدمة التكنولوجية التي تحتاجها والتي تشمل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المراد إقامته والقيام بالأعمال الهندسية والتصاميم المطلوبة وإحضار الخبراء والإداريين والمعدات والآلات والإشراف على إنجاز المشروع وعلى مباشرته في الإنتاج والتسويق دون مشاركة الطرف المحلي**(المكان نفسه).**

ج-عمليات الاندماج او التملك: وهي قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى وقد زادت هذه العمليات بالفترة الأخيرة وأصبحت تشكل مصدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المباشر، ويقصد به أن الموجودات والعمليات لشركتين يعودان إلى دولتين مختلفين والتي تجمعت في انشاء (تأسيس) كيان قانوني جديد، ويحدث الاندماج عندما

توضع موجودات شركتين تحت سيطرة شركة واحدة يملكها مساهمو الشركتين الأصليتين ، وأن الاندماج لا تخرج عن كونها صفقة تضم شركتين أو أكثر يتم فيها تبادل الأسهم لكن شركة واحدة تنتج فقط من تلك الصفقة ، وعادة ما يحدث الاندماج بين شركتين من نفس الحجم تقريباً وتربطهما علاقة ودية حيث تفضل الشركة الناتجة عن الاندماج أن تحمل أسم مشتق من الشركتين المندمجتين. **(أسعد، مصدر سابق، 47-48)**

د- مشروعات أو عمليات التجميع: هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الاجنبي والطرف المحلي يتم بموجبها قيام الطرف الاول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم البلدان النامية يقدم الطرف الاجنبي الخبرة او المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. ومن الجدير بالذكر ان مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك او شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي. **(أبو قحف، مصدر سابق،35).**

2- العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في جذب وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الحد منها وهي كالاتي :

- **الاستقرار السياسي:** إن التداول السلمي للسلطة وانتشار الحريات السياسية فضلاً عن العلاقات الجيدة مع دول الجوار من العوامل المؤثرة في تدفق FDI **(كوين، 2001، 1)** فالمستثمرون لن يقدموا على المخاطرة برؤوس أموالهم ويضعونها في بيئة ينظر إليها على أنها غير مستقرة مدركين بذلك المخاطرة التي قد تجعلهم يخسرون أموالهم المستثمرة ، وعلى النقيض من ذلك يجد المستثمرون في البيئة السياسية المستقرة مصدر طمأنينة وثقة لهم حيث أن القوانين والأنظمة التي تخضع لها استثماراتهم وكذلك الأسواق التي يعملون فيها ستبقى مستقرة لفترة طويلة دون اهتزاز أو تغيير سلبي**(مركز المشروعات الدولية الخاصة،2004، 33)**.

- **العوامل الاقتصادية:** وهي إحدى العوامل التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن حجم السوق المحلي وكذلك الثروة أو القوة الشرائية الخاصة بالسكان واحتمال نمو تلك المتغيرات بل ونمو الاقتصاد ككل كلها تشكل المعايير الرئيسية التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ القرار فيما إذا كان هناك موقع استثماري يستحق المزيد من البحث والنظر، كما أن مدى توفر الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي للبلد المضيف يلعبان دورا في هذا المجال أيضا، فضلاً عن أن توافر الأيدي العاملة الماهرة والمنخفضة الأجور يساهمان في زيادة رغبة الشركات بنقل جزء من إنتاجها إلى الدول الأخرى مثل قيام اليابان بنقل العديد من مصانع شركاتها إلى دول جنوب شرق آسيا.**(كوين، مصدر سابق،2)**

- **العوامل التشريعية والقانونية:** وهي القوانين والتشريعات والإجراءات التي تحكم وتنظم (FDI) والتي يمكن اختصارها في النقاط التالية:- **(المكي، 2006، 6)**

أ- وجود تشريعات استثمارية متكاملة تتسم بالوضوح والثبات وتخلو من القيود التي تعيق الاستثمار.

ب- وجود نظام قضائي فعّال وعادل .

ت- وجود تشريعات اقتصادية وعمالية عادلة .

ث- وجود الضمانات الكاملة والكافية للمستثمر التي تكفل له حرية النشاط وعدم التأميم أو المصادرة.

المحور الثاني: العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

قبل التطرق إلى علاقة النمو الاقتصادي بالاستثمار الاجنبي المباشر لابد من التعرف أولاً على مفهوم النمو الاقتصادي وبالشكل التالي:-

1. مفهوم النمو الاقتصادي:

هناك العديد من التعاريف لمفهوم النمو الاقتصادي ، يمكن سرد تعريفين هما:**(الوزني و الرفاعي، 2004، 381)**

- الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي "Real GNP" أو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي "Real GDP" بين فترتين بعبارة اخرى يشير هذا المفهوم الى معدل نمو الاقتصاد عبر الزمن.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي "Per Capita Income" ، ويعرف معدل الدخل الفردي على انه الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان في الدولة بمعنى اخر يشير هذا المفهوم إلى معدل أو متوسط النمو الحقيقي لدخل الفرد في مجتمع ما .

فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة في الناتج القومي أو في متوسط دخل الفرد، فعندما يزداد إنتاج السلع والخدمات في بلد ما بأية وسيلة فأنه يمكن القول بأن هذه الزيادة تمثل نمو اقتصادي بعبارة أخرى يمكن القول أن النمو الاقتصادي يتضمن إنتاجا اكبر. (**الارتوشي، 2006، 70**)

ومع أن اقرب تعريف إلى جوهر النمو الاقتصادي لابد وان يرتكز إلى قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات ، الا أن مثل هذا التعريف ليس بكاف . وبما أن الطاقة الإنتاجية ذات أهمية أساسية بالنسبة لمفهوم النمو الاقتصادي ، ولكن النمو الفعلي لا يتوقف على التغييرات التي تطرأ على قدرة الاقتصاد على الإنتاج فحسب ، بل ويتوقف أيضا على مدى استعمال تلك الطاقة . وبعبارة أخرى، يتمثل النمو الاقتصادي على ازدياد واضح في الإنتاج الفعلي ، فضلا عن ازدياد قدرة الاقتصاد لا يتضمن القدرة على الإنتاج فحسب ، بل ويتوقف أيضا على مدى استعمال تلك الطاقة . وبعبارة أخرى، يشتمل النمو الاقتصادي على ازدياد مطرد في الإنتاج الفعلي ، فضلا عن ازدياد قدرة الاقتصاد على إنتاج هذه البضائع والخدمات.**(بيترسون، 1968، 316)**

وبما أن النمو الاقتصادي يتضمن زيادة ثابتة في إنتاج الفرد مصحوبة في معظم الأحيان بزيادة عدد السكان ، وتغيرات بنيوية كبرى **(كوزنتس ،1966، 7)** ، ولكن إذا كان معدل الزيادة في عدد السكان يزيد عن معدل نمو الإنتاج ، في هذه الحالة لا يمكن حصول تحسن في متوسط مستوى الرفاه المادي بالنسبة للفرد ، حيث أن مقياس الرفاه المادي ليست الزيادة الحاصلة في الطاقة الإنتاجية أو في الإنتاج بحد ذاتها ، بل زيادة الإنتاج لكل فرد من السكان بمعنى توافر البضائع والخدمات لكل شخص. **(بيترسون، مصدر سابق، 316)**

باختصار يمكن القول أن ابسط تعريف للنمو الاقتصادي يتمثل في توسيع قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات التي يرغب فيها سكانها وبالتالي يتمثل في توسيع العوامل المحددة للطاقة الانتاجية وتحسينها المتمثلة في كمية ونوعية الموارد الاقتصادية المتاحة وعلى مستوى التقدم التكنولوجي المستخدم في العملية الانتاجية.

إن أهم مقاييس للنمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة السنوية المتحققة في الناتج القومي الإجمالي (GNP) أو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فضلاً عن مؤشر آخر لا يقل أهمية عن السابق وهو معدل النمو في متوسط دخل الفرد (Per Capita Income) أو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (per capita GNP) الذي يؤخذ به لاحتساب قدرة البلد على تحقيق التوسع في معدل الإنتاج بنسبة أكبر من معدل نمو سكانها.

والمقصود بالناتج القومي الإجمالي هو عبارة عن الانتاج الكلي من السلع والخدمات التي قامت الدولة بإنتاجها إضافة إلى السلع والخدمات التي تنتجها الشركات –الافراد- التابعة لتلك الدولة في البلدان الأخرى خلال سنة واحدة (انتاج المقيمين أو المواطنين سواء داخل البلد أو خارجه)، أما الناتج المحلي الإجمالي فهو عبارة عن القيمة النقدية لكل السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل البلد ، وبعبارة أخرى فان الناتج المحلي الإجمالي هو السلع والخدمات التي تنتجها الشركات الوطنية داخل الدولة إضافة إلى السلع والخدمات التي تنتجها الشركات متعددة الجنسية العاملة في تلك الدولة(انتاج المقيمين أو المواطنين وغيرهم داخل اقتصاد البلد). **(www.debtireland.org)**

2. العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

سيتناول هذه الفقرة الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي من خلال:

أ- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير الموارد المالية

هناك العديد من الميزات الخاصة التي تتميز بها الشركات متعددة الجنسيات كالحجم الكبير أو قدراتها المالية القوية، بحيث يصل إلى الموارد المالية والتي تكون غير متوفرة لشركات البلدان المضيفة، وهذا التمويل يمكن أن يتوفر من خلال إمكانيات وموارد الشركة الداخلية أو بسبب السمعة التي يمتلكها، وتجد العديد من تلك الشركات أنه من السهولة الحصول على الأموال من الأسواق المالية بعكس الشركات في البلدان المضيفة والتي تكون عاجزة عن تحقيق ذلك. **(أسعد، مصدر سابق، 15)**

وقد تميزت العقود الأخيرة من القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر بأن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أصبح محل جذب واهتمام من قبل الدول النامية وخاصة كمصدر للتمويل من أجل مشاريعها التنموية، وعلى الرغم من أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي التدفقات الرأسمالية لتلك البلدان ما زالت قليلة لحد الآن ، إلا إن أهميتها النسبية ستزيد في المستقبل لان مصادر التمويل المتاحة قليلة جداً **(عباس، 2002، 133)**، وحيث أن القطاع الخاص في تلك الدول غير قادر على الدخول إلى بعض الصناعات وخاصة الثقيلة منها والتي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة ولذلك ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي كمصدر لتمويل تلك الصناعات **(العاني، 2003، 10)**. ويرى البعض بان الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل مصدراً تمويلياً غير منشئ للديون، فضلا عن كونه يتسم بالاستقرار مقارنة بالمصادر التمويلية الأخرى حيث أنه يمثل استثماراً طويل الأجل في أصول إنتاجية. **(المهداوي، 2003، 13)**

وخلاصة القول فان هذه الاستثمارات بمثابة تدفقات مالية تنتقل من الدول الرأسمالية المتقدمة (دول الفائض) إلى الأقطار النامية (دول العجز) بحيث يمكن استخدامها لتمويل الاستيرادات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية.

ب- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا

يعد التقدم التكنولوجي الشكل الأكثر أهمية للنمو الاقتصادي وتوجد مفاهيم وتعريفات عديدة للتكنولوجيا من بينها أنها التطبيق العملي للابتكارات والاختراعات العلمية في المجالات والأنشطة الاقتصادية . ويتم النقل الدولي للتكنولوجيا بوساطة تطبيق تكنولوجيات ابتكرت أو طورت في بلد معين من قبل هيئة أو مؤسسة أو وحدة اقتصادية في بلد آخر. ويسمى نقل التكنولوجيا راسيا إذا تم تطبيقها للمرة الأولى ، أما إذا تم نقل تكنولوجيا مطبقة بالفعل يسمى ذلك نقلا أفقيا . وتعد الشركات متعددة الجنسيات مصدرا أساسيا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية ، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يسهم في تضييق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول المتقدمة والدول النامية . **(صقر، 2003، 29)**

إن قوة الشركات متعددة الجنسية تكمن في إحكام طوق هيمنتها على العلم والتكنولوجيا ضامنة عن طريقها وضعا احتكاريا تستغله إلى أبعد الحدود في تحقيق الأرباح . وتعد هذه الشركات قناة مهمة لظهور التبعية التكنولوجية عبر الاستثمار الأجنبي المباشر في المشروعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا في البلدان النامية عبر احتواءها و تحديد نوعية التصنيع فيها ولا سيما مع استمرار هذه البلدان في تبني استراتيجيات التصنيع المرتبطة بالاستثمار الاجنبي ، و تسارع المنافسة عن طريق التقدم التكنولوجي وزيادة سرعة تقادم المنتجات و وسائل الانتاج في البلدان المتقدمة ، فقد سارعت الثورة التكنولوجية (ثورة الاتصالات و النقل و الكمبيوتر) من امكانية الفصل بين مراحل العملية الانتاجية ، لذا توزع الشركات عابرة القوميات هذه العمليات جغرافيا على أساس مميزات الموقع ، أي هناك (لا مركزية في الانتاج) على اساس جغرافي و (مركزية) لبعض الوظائف المتعلقة بالتمويل و التجديد التكنولوجي و هذه تتركز في المركز المقر للشركات عابرة القوميات.**(العاني، مصدر سابق، 10)**

ومن الناحية الظاهرية نستطيع القول بأن العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية تكون ضمن إطار نموذج السوق الممثل للاحتكار الثنائيBilateral Monopoly ، ويتم تقرير التوازن في هذا السوق بالاعتماد على القوة التساومية للطرفين ، لكن هذا النموذج لا يمكن تطبيقه في الظرف القائم بسبب عدم التوازن الكبير القائم لصالح الشركات المتعددة الجنسيات ، فاحتكارها المهمين هو الذي يمكنها عمليا من استغلال نقل التكنولوجيا على صورة حزم منبع قوتها المالية.**(الهيتي، 2000، 53)** وتشكل هذه الاستثمارات بالتالي تدفقات مالية تنتقل من الدول الرأسمالية المتقدمة (دول الفائض) إلى الأقطار النامية (دول العجز) بحيث يمكن استخدامها لتمويل الاستيرادات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية. **(الحسني، 2002، 53)**

المحور الثالث: القياس الاقتصادي لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لبلدان عينة البحث للفترة (1996-2010)

يتناول هذا المحور القياس الاقتصادي لدور الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي وذلك من خلال:

1- توصيف نموذج البحث

يعد القياس الاقتصادي من الموضوعات المهمة في علم الاقتصاد، إذ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظرية الاقتصادية من جهة، وبالإحصاء الرياضي من جهة أخرى، وبشكل عام تقوم النظرية الاقتصادية بدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، فالنظرية الاقتصادية تعطينا فكرة عامة حول العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، إلا أنه لا يمكن بواسطتها الحصول على أرقام محددة للعلاقة بين هذه المتغيرات في واقع اقتصادي معين، ومن ثم فإنَ العلاقة القائمة بين المتغيرات الاقتصادية المأخوذة من النظرية الاقتصادية تبقى مسألة مجردة ما لم يتم تقديرها تقديراً كمياً في ضوء البيانات المستوحاة من الواقع التجريبي. **(شريف، 1981، 8)**

و تعد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (ordinary Least Squares) التي تقوم على فكرة جعل المجموع لمربع الانحرافات اصغر ما يمكن هي أبسط وأهم الطرق المستخدمة في القياس الاقتصادي . واخيراً يتم اختبار نتائج التقدير و تفسيرها و تحليلها .**(محبوب، 1982 ، 39)** حيث تقوم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في العادة على أسس سببية، إذ تؤثر تلك المتغيرات بعضها في البعض الآخر، ومن ثم فإنَ بعض هذه المتغيرات وفي ظل ظروف معينة تكون سبب حدوث ظاهرة أخرى تسمى النتيجة، من هنا يأتي بناء النموذج القياسي بوصفه أداةً لتسهيل عملية وصف العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وممثلاً بصورة مبسطة للنشاط الاقتصادي، **(الاغا، 2004، 96)** ولغرض تقدير النماذج التي سيتم عرضها هنا، يتطلب الأمر في البداية توصيفاً للنماذج القياسية المستخدمة في البحث ومن ثم تقديرها وتحليل النتائج والتي يمكن تلخيصها كما يلي:**(السيفو، 1988، 29-32)**

- مرحلة التوصيف، في هذه المرحلة وبالاستعانة بالنظرية الاقتصادية يمكن ايجاد علاقة بين متغيرين أو عدد من المتغيرات الاقتصادية.
- مرحلة التقدير، بعد الانتهاء من من وصف العلاقة بين المتغيرات المعينة واعادة صياغتها بمعادلات رياضية يتم تقدير معلمات هذه المعادلات.
- مرحلة الاختبار، يتم في هذه المرحلة اختبار دقة تقدير معلمات المعادلات باستخدام طرق احصائية معروفة.
- مرحلة التطبيق، وفي هذه المرحلة يتم تحقيق أهداف النموذج.

إن استخدام النموذج القياسي في هذا البحث يهدف إلى بيان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي بشكل كمي لكي يتسنى بشكل منطقي معرفة مقدار هذا الدور باعتماد طريقة المربعات الصغرى وذلك لإثبات فرضية البحث التي تؤكد على أن النمو الاقتصادي معبرا عنه بمؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita) والذي يمثل المتغير المعتمد يتأثر وبشكل ايجابي بالاستثمار الأجنبي المباشر والذي تم التعبير عنه بالتدفقات النقدية الداخلة (Cash Inflows) والذي يمثل بدوره احد المتغيرات المستقلة . وجاء اعتماد مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita) لانه أكثر المؤشرات اتفاقاً عليه للاستخدام وفقا لما جاءت به نظريات النمو الاقتصادي .

أما المتغيرات المستقلة الأخرى إلى جانب الاستثمار الاجنبي المباشر والتي من الممكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي وفقا لما تذهب إليه الأدبيات الاقتصادية ، يمكن إجمال أهمها بالاتي :

- عدد السكان معبرا عنه بالمتغير (POP) .

- الاستيرادات معبرا عنها بالمتغير (IMP) .
- الصادرات معبرا عنها بالمتغير (EXP) .
- معدل البطالة معبرا عنه بالمتغير (UEM) .
- الزمن معبرا عنه بالمتغير (TIME) .

وبناء على ما تقدم تم توصيف النموذج القياسي المستخدم في التقدير باستخدام نموذج الانحدار المتعدد والذين اتخذ الشكل القياسي الآتي :

$$\textbf{GDP per capita} = \beta_0 + \beta_1 \textbf{FDI} + \beta_2 \textbf{POP} + \beta_3 \textbf{IMP} + \beta_4 \textbf{EXP} + \beta_5 \textbf{UEM} + \beta_6 \textbf{TIME} + \mu$$

إذ يعبر المتغير المعتمد (GDP per capita) عن مؤشر النمو الاقتصادي، وتشير (β's) إلى معلمات النموذج ، في حين يعبر (μ) عن المتغير العشوائي المتضمن لتلك المتغيرات التي لم يتم إدخالها في النموذج القياسي المستخدم .

وبعد تحديد النموذج المعتمد في البحث ، واجراء تحليل الانحدار على الدالة ، وذلك باستخدام الانماط المختلفة للدوال وبالصيغ الاتية :

- دالة خطية $Yij = a + \beta iXj + eij$
- دالة نصف لوغارتمية من جانب اليمين $Yij = a + \beta iLogXj + eij$
- دالة نصف لوغارتمية من جانب اليسار $LogYij = a + \beta iX\,j + eij$
- دالة لوغارتمية مزدوجة $LogYij = a + \beta iLogXj + eij$

وبعد ذلك تم اجراء اختبارات عديدة لبيان افضل توفيق للمعادلة ، ومن هذه الاختبارات:

• **اختبار (T) :** والذي يبين تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد . عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (n-1) .

علماً ان قيمة (T) الجدولية **بلغت (2.16)** .

• **اختبار (F) :** والذي يبين مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد. وبمعنى اخر ، يبين هذا الاختبار معنوية النموذج ككل . عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (n-k-1, k-1) اذ ان (k) تمثل عدد المتغيرات المستقلة و(n) تمثل عدد المشاهدات.

علماً ان قيمة (F) الجدولية **بلغت (5.8733)**.

• **اختبار (R^{-2}) معامل التحديد المعدل**: يبين هذا الاختبار، أثر مساهمة المتغيرات المستقلة في سلوك المتغير المعتمد – يقلل من حقيقة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد- وهو يقاس بنسبة مئوية وقيمته تقع ما بين الصفر والواحد، وكلما اقتربت قيمته من (100) فأنه مؤشر على حسن اختبار المتغيرات المؤثرة في العلاقة الدالية، وبذلك فهو يقيس نسبة التغير في المتغير المعتمد الذي تفسره المتغيرات المستقلة.

ومن جانب اخر بما أن البحث اعتمد على أسلوب تحليل السلاسل الزمنية ، فيتوقع ظهور الارتباط الذاتي في عدد من المعادلات، وللكشف عن وجود هذا الارتباط يمكن الاستعانة باختبار (D.W.) ومقارنة القيم المحتسبة

لهذا الاختبار مع القيم الجدولية لـ(dl) و(du). فعندما تقع بين قيمة (du) و(4-du)، يستدل من ذلك على عدم وجود ارتباط ذاتي، أما إذا كان أقل من (4-dl) أو (dl) فيعني وجود ارتباط ذاتي، وكلما كانت القيمة المحتسبة لهذا الاختبار قريبة من الصفر دل ذلك على وجود ارتباط ذاتي موجب، في حين كلما اقتربت هذه القيمة من الأربعة، دل ذلك على وجود ارتباط ذاتي سالب، وخلافاً لذلك تكون مسألة وجوده موضع شك. **(كاظم و مسلم، 2002 ، 165-167)**

2- التقدير والتحليل الاقتصادي للنموذج

لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي الذي عبر عنه بمؤشر متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فان الأسلوب الأفضل لتقدير هذا الأثر هو استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد ، لوجود أكثر من متغير مستقل، وتم احتساب قيم المعلمات بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي SPSS. وبناءً على ذلك وفي ضوء عينة البحث التي تم تحديدها في المقدمة ، فضلاً عن تحديد فترة البحث (1996-2010). وبهدف تقدير معلمات النموذج الاقتصادي ، تم استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية لبلدان عينة البحث البالغ عددها ست بلدان نامية.

ويتضح من نتائج تقدير النماذج المختلفة للبلدان عينة البحث أن الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر في النمو الاقتصادي تأثيراً موجباً ومعنوياً في كل من (كوريا الجنوبية وماليزيا والارجنتين وتشيلي) عند مستوى معنوية قدره (5%) وهذا يعني أن هذا الأثر هو صحيح ، ولا يرجع إلى الصدفة في (95%) من الحالات. أو بعبارة أخرى يدل على وجود علاقة سببية مؤكدة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج.

وتشير نتائج التقدير الخاصة بكل من البلدين العربيين (المغرب ومصر) إلى أن أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي كان سالباً وقد بلغت قيمتها(0.04-) (0.09-) على التوالي، أي أن التأثير السلبي ضعيف جداً وغير معنوي بدلالة قيم اختبار(t) ، والتي بلغت (0.45-) (0.012-) على التوالي ، وهي أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية المذكورة (T table= 2.16)، وهذا قد يرجع إلى أن البلدين لا يزالان منغلقين ولا يعتمدان على الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل كبير.

جدول (1) نتائج تقدير بالنسبة لكوريا الجنوبية

نوع النموذج	β0	β1FDI	β_2POP	β_3UE	β_4 IMP	β_5 EXP	β_6 Trade	β_7Time	R^{-2}	F	D.W.
خطى	-809.05	0.53	4235.36	-2043.58	-446.9	188.24	(*)_	-102.6	0.91	27.01	1.37
T المحتسبة	-2.929	3.54	3.189	-3.689	-2.439	1.245		-2.008	T table= 2.16 F table= 5.8733		

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني باستخدام البرنامج SPSS

(*) العلامة (-) تعني استبعاد المتغير المستقل من نموذج التقدير اينما ورد ذلك في جداول البحث.

جدول (2) نتائج تقدير بالنسبة لماليزيا

نوع النموذج	β0	β1FDI	β_2POP	β_3UE	β_4 IMP	β_5 EXP	β_6 Trade	β_7Time	R^{-2}	F	D.W.
لوغارتم طرف يسار	2.53	2.10	0.049	-0.02	0.06	-0.005	–	-0.004	.91	25.67	2.73
Tالمحتسبة	2.13	2.84	3.678	-2.83	4.228	-3.20		-3.56	T table= 2.16 F table= 5.8733		

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني باستخدام البرنامج SPSS

جدول (3) نتائج تقدير بالنسبة لشيلي

نوع النموذج	β0	β1FDI	β_2POP	β_3UE	β_4 IMP	β_5 EXP	β_6 Trade	β_7Time	R^{-2}	F	D.W.
خطى	-121.91	0.24	695.54	-301.14	16.83	26.30	–	-175.81	0.45	24.41	2.75
T المحتسبة	-2.13	3.16	2.22	-4.32	0.25	0.43		-1.97	T table= 2.16 F table= 5.8733		

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني باستخدام البرنامج SPSS

جدول (4) نتائج تقدير بالنسبة للمغرب

نوع النموذج	β0	β1FDI	β_2POP	β_3UE	β_4 IMP	β_5 EXP	β_6 Trade	β_7Time	R^{-2}	F	D.W.
خطى	604.45	-0.04	3.38	-0.09	-0.73	-0.005	–	-0.07	0.41	6.62	1.39
Tالمحتسبة	0.05	-0.45	1.08	-0.39	-0.82	-0.04		-0.42	T table= 2.16 F table= 5.8733		

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني باستخدام البرنامج SPSS

جدول (5) نتائج تقدير بالنسبة لمصر

نوع النموذج	β0	β_1FDI	β_2POP	β_3UE	β_4 IMP	β_5 EXP	β_6 Trade	β_7Time	R^{-2}	F	D.W.
خطى	-486.72	-0.09	901.83	-11.94	–	-0.76	-40.87	-1153.81	0.69	7.41	1.79
T المحتسبة	-3.27	0.012	3.50	-0.34		-0.81	-5.44	-3.59	T table= 2.16 F table= 5.8733		

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني باستخدام البرنامج SPSS

جدول (6) نتائج تقدير بالنسبة للارجنتين

نوع النموذج	β0	β_1FDI	β_2POP	β_3UE	β_4 IMP	β_5 EXP	β_6 Trade	β_7Time	R^{-2}	F	D.W.
لوغارتم مزدوج	10.34	0.157	-3.98	–	.065	-21.94	-1.07	0.50	0.85	17.19	2.05
Tالمحتسبة	2.09	2.51	1.18		0.289	-0.38	-3.946	2.587	T table= 2.16 F table= 5.8733		

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني باستخدام البرنامج SPSS

من الجداول الموضحة أعلاه يتبين ما يلي:-

- تشير قيمة معامل التحديد المعدل (R^{-2}) [*] إلى القوة التفسيرية للنموذج، إذ تفسر متغير الاستثمار الاجنبي المباشر إلى جانب المتغيرات المستقلة الأخرى الداخلة في النموذج أغلب التغيرات التي تحصل في قيمة المتغير المعتمد إذ تجاوزت هذه النسبة الـ50% عدا نموذجين كانت فيها هذه القيمة اقل من النسبة المذكورة في كل من (شيلي و المغرب) .
- يتبين ايضاً أن قيمة اختبار (F) قد تراوحت بين (27.01) كأعلى قيمة لها و(6.62) كأدنى قيمة لها. وعند مقارنتها مع القيم الجدولية لهذا الاختبار(F table= 5.8733) تظهر معنوية جميع المعادلات عند مستوى معنوية قدره 5%، وهذا يدل على معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد.

[*] لقد تم الاستعانة باختبار (R^{-2}) بدلاً من (R^2) لان الاخير قد يبالغ في حقيقة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد

- يظهر من الجداول قيم (d^*) المحتسبة، وعند مقارنتها بالقيم الجدولية يتبين بأن هذه القيم جميعها تقع في منطقة القبول أو في منطقة الشك أو الحالة الحرجة (Inconclusive) ، أي أن وجود الارتباط الذاتي من عدمه أمر غير محسوم. مما يعني بأن النماذج المقدرة لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

الاستنتاجات والمقترحات

أولا : الاستنتاجات

1. يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية . وبذلك أصبح العمل على عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد القواسم المشتركة في سياسات البلدان وخاصة في العقدين الأخيرين، كونه يساعد في زيادة المستوى التنافسي في الأسواق المحلية مما سيقود إلى انخفاض الأسعار وزيادة الرفاهية للمستهلكين.
2. أظهر سلوك متغير الاستثمار الاجنبي المباشر دوره الايجابي المتوافق مع المنطق الاقتصادي والفروض النظرية لإشارة المعلمات ، وهذا يعني أن أي زيادة في هذا المتغير بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى تغير في أوجه النشاط الاقتصادي بنسب متفاوتة حسب أهمية وحجم الاستثمار فيه ودوره في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في بلدان عينة البحث.
3. توصل البحث الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو احد المتغيرات المستقلة التي لها دور ايجابي في النمو الاقتصادي، حيث تبين ذلك في الجانب القياسي من البحث، فبالنسبة للبلدين المختارين من قارة اسيا المتمثلة في كل من (كوريا الجنوبية وماليزيا) كان النمو الاقتصادي فيها أكثر تأثرا بالاستثمار الاجنبي المباشر مقارنة بدول أمريكا اللاتينية والمتمثلة بالأرجنتين وتشيلي .
4. من خلال ملاحظة نتائج التحليل القياسي للنموذج المقدر بالنسبة للبلدين المختارين من قارة افريقيا والمتمثلة بـ(مصر و المغرب) تبين أنه لا توجد تأثير لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر اليهما، وقد يعود السبب في ذلك الى كلا البلدين قد اهتموا بمسألة تشجيع استقطاب الاستثمار الاجنبي بشكل متأخر نسبياً قياساً بالبلدان الاخرى عينة البحث.

ثانيا : المقترحات

1. تحسين المناخ الاستثماري السائد في البلدان النامية في محاولة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ، وتوجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو إقامة مشاريع استثمارية غير تقليدية والتي لا تؤثر سلبياً على المشاريع القائمة مما يزيد من جدوى هذه التدفقات وتفعيل دورها الاقتصادي.
2. قيام الحكومات في البلدان النامية بوضع برامج واتباع سياسات من شأنها الترويج للفرص الاستثمارية الموجودة في البلد والتي ستساهم بدورها في استقطاب المستثمرين الأجانب من خلال الشبكات العالمية للتسويق، لما لهذه الاستثمارات من الدور الايجابي في خلق التراكم الرأسمالي وتطوير القطاعات الاقتصادية.

3. بما أن التوجه السائد في الآونة الأخيرة يتجه نحو الأنشطة ذات التكنولوجيا المكثفة لذلك يجب الاهتمام بتوفير المؤسسات القادرة على تشغيل وصيانة وتوفير التكنولوجيا وتهيئة الأيدي العاملة القادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات فضلاً عن التشجيع على إقامة المؤسسات المتخصصة بتقديم الخدمات المساعدة للمستثمرين .

4. تبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وضرورة تبني دوائر الدولة مفهوم الحكومة الالكترونية بحيث يتم استقبال طلبات المستثمرين الأجانب ودراستها ومن ثم الرد عليها الكترونياً.

قائمة المصادر:-

1- الرسائل الجامعية:

أ- الارتوشي، جاسم احمد سلو ، **"اثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الاقتصادية لبلدان نامية مختارة للفترة (1990-2003)"** ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك/ العراق، 2006 .

ب- اسعد ، زيرفان عبد المحسن ، **"الخيارات الإستراتيجية للاستثمار الأجنبي في العراق"** ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك/العراق،2005.

ت- الاغا، احمد طارق محمود حسين، **"أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة للفترة (1990-2000)"** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل/ العراق،2004.

2. البحوث والدوريات:

أ- العاني، تقي عبد سالم ، **"الاستثمار الأجنبي ماله وما عليه"**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (1)، العدد (3)، السنة (1)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية/ العراق، 2003 .

ب- عبد الحسن و عبد القادر، صلاح ، هناء، **" الاستثمارات الأجنبية ، المسوغات والأخطار"**، بيت الحكمة ، بغداد/ العراق ، 1998 .

ت- كوين ، د. عبد الكاظم محسن، **"العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن"** ، المؤتمر العلمي الثاني: حول أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة أربد الأهلية ،عمان/الاردن، 2001.

ث- المكي، محمد بن قبيلة ، **"الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى بين الإيجابيات والسلبيات والتقنين"** ، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى ، تحت عنوان نحو مناخ استثماري أفضل، مكتبة زليتن ، طرابلس/ليبيا، 2006.

ج- المهداوي، وفاء جعفر، **"مع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق : قراءة اقتصادية في المضمنات والممكنات"** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (1)، العدد (3)، السنة (1)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية/ العراق، 2003 .

3- الكتب

أ- أبو قحف ، د. عبد السلام ، **"الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"** ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، الطبعة الاولى ، جامعة الإسكندرية/ مصر، 2003 .

ب- بيترسون ، والاس ، ترجمة صلاح الدباغ ، **"الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي"** ، الجزء الثاني ، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر ، بيروت-نيويورك/لبنان-امريكا ، 1968.

ت- الجميل، د. سرمد كوكب ، **"التمويل الدولي : مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات"** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الكتاب الأول ، جامعة الموصل/العراق ، 2002.

ث- الحسني ،عرفان تقي ، **"التمويل الدولي"** ، الطبعة(2)، دار مجدلاوي للنشر، عمان/الاردن،2002.

ج- خلف، د. فليح حسن ، **"التمويل الدولي"** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان/ الاردن ، 2004.

ح- السيفو ، وليد إسماعيل ، "**المدخل إلى الاقتصاد القياسي**" ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل/ العراق، 1988.

خ- شريف ، د. عصام عزيز ، "**مقدمة في القياس الاقتصادي**" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1981.

د- صقر ، عمر، "**العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**"، الدار الجامعية، القاهرة/مصر، 2003 .

ذ- عباس ،علي ، "**الإدارة المالية**"، الطبعة (2)، دار الرائد العلمية، عمان/ الأردن، 2002.

ر- كاظم و شليبة، د. أموري هادي ، باسم شليبه، "**القياس الاقتصادي المتقدم: النظرية والتطبيق**"، مطبعة الطيف، بغداد/ العراق، 2002.

ز- كوزنتس ، سيمون ، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين ، "**النمو الاقتصادي الحديث**" ، دار الافاق الجديدة ، بيروت/ لبنان ، 1966.

س- محبوب ، د. عادل عبد الغني ، "**الاقتصاد القياسي**"، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الموصل/ العراق، 1982.

ش- الهيتي ، نوزاد عبد الرحمن ، "**الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي**" ، مطابع أديتار ، كالياري ، إيطاليا ، 2000 .

ص- الوزني و الرفاعي، د. خالد واصف، د. احمد حسين ، "**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**" ، الطبعة السابعة ، دار وائل للنشر، عمان/ الاردن ، 2004.

4. Internet sites

a) **www.albankaldualy.com**
b) **www.debtireland.org**
c) www.cipe.org